دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي

(بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة)

Supervisory oversight role for the central bank to raise awareness of the banking supervisory (Applied Research in the Central Bank of Iraq and a sample of the Iraqi private banks)

م.ق.أ.م.د.صلاح صاحب شاكر البغدادي
المفتش العام في وزارة الثقافة

محمد خميس حسن التميمي
دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف

المستخلص

تُمثل الرقابة المصرفية أحدى الوظائف المهمة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي، من أجل تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي، والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمري ن وغيرها من الأهداف، ولكي يحقق البنك المركزي العراقي الرقابة المصرفية الفاعلة على المصارف، فلابد من وجود وعي رقابي مصرفي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها، وكذلك دور المهتمين بالرقابة المصرفية في تعزيز هذا الوعي.

لذا سعى البحث إلى معرفة الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي من خلال الرقابة الإشرافية في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية، من خلال عرض وتحليل الإطار القانوني للرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي، وكذلك تحليل أراء عينة من المجتمعات المختلفة والتي تُمثل أطراف العملية الرقابية، ومن خلال قياس الوعي الرقابي المصرفي لهذه الأطراف.

عليه بُني البحث على فرضية أساسية مفادها (أن تعزيز الوعي الرقابي المصرفي من قبل الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها والمهتمين بها) يؤدي إلى:-

1- تحسين الأداء للقائمين بالرقابة المصرفية والخاضعين لها.
2- المحافظة على المال العام والخاص وحقوق المساهمين.
3- جودة العمل الرقابي للقائمين بالرقابة المصرفية.

وقد تم إثبات هذه الفرضية والتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي العراقي في نشر الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية، كذلك عدم وجود دليل إرشادي حديث ينظم عمل القائمين بالرقابة المصرفية من موظفي البنك المركزي العراقي.

كما خرج البحث بجملة من التوصيات منها: التركيز من قبل البنك المركزي العراقي على تأهيل وتطوير وتنمية مهارات القائمين بالرقابة المصرفية العاملين لديه، والاهتمام بالعنصر البشري من أجل مسايرة التطور العالمي من خلال الدورات التدريبية في مجال الرقابة المصرفية، وذلك لزيادة الوعي الرقابي المصرفي لديهم، والذي ينعكس على ممارستهم الرقابة المصرفية الفاعلة على المصارف.

Abstract

Representing banking supervision An important function performed by the Iraqi Central Bank, in order to achieve stability in the financial and banking system, and safeguard the rights of depositors, investors and other targets, and to realize the Iraqi Central Bank banking supervision actors on banks, there must be an awareness of regulatory bank's existing control and subject them, as well as the role of banking oversight interested in spreading this awareness. So sought search to find out the role played by the Iraqi Central Bank in raising awareness of the regulatory banking between the parties to the regulatory process, through the presentation and analysis of the legal framework for banking supervision and awareness supervisory banking, as well as analysis of the views of a sample of the various communities, which represent the parties the regulatory process, and by measuring banking supervisory awareness of these parties.

Search it built on the basic premise (that the banking supervisory awareness by the Central Bank of Iraq's existing oversight and subject them and interested in them) leads to: -

1- improve performance for those in charge of banking supervision and subject to them.

2- To maintain public money and private equity.

3- Quality audit work for those in charge of banking supervision.

This has been proven this hypothesis and to reach a set of conclusions, including: the importance of the role played by the Central Bank of Iraq in the banking supervisory awareness among the parties to the regulatory process, As well as the lack of a modern guide regulating the actions of banking supervision of the staff of the Central Bank of Iraq.

As output Find a set of recommendations including: focus by the Iraqi Central Bank on the rehabilitation and development of the skills of banking supervision of his employees, and attention to the human element in order to keep pace with the global development through training courses in the field of banking supervision, so as to increase awareness of the regulatory banking

have, and that reflected on the exercise of effective banking supervision on banks.

المقدمة

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفاعلية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد النظام المصرفي، إذ تُعد المصارف شرايين الحياة لإقتصاد أي دولة، ومن هنا يبرز الاهتمام المتزايد للسلطات النقدية الدولية بالرقابة على المصارف وذلك لما يتسم به العمل المصرفي من المخاطر المُحدقة به ومن أهمية النظم الرقابية في تحقيق الاستقرار المالي، إذ يمثل البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي لأي بلد والمسؤول الأول في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية، وأن الرقابة المصرفية تعد من أهم متطلبات استمرار العمل المصرفي.

إنّ ممارسة الرقابة المصرفية الفعالة من قبل البنك المركزي تحتاج إلى وجود وعي رقابي مصرفي من اجل تحسين الأداء والمحافظة على المال العام والخاص، ويعد الوعي الرقابي المصرفي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها والمهتمين بها عنصراً أساسياً وذا تأثير مباشر في جودة العمل الرقابي، واختلاف الوعي الرقابي المصرفي لا يقتصر على الرقابة الداخلية وحسب بل على الرقابة الخارجية أيضاً وخاصة رقابة البنك المركزي الذي له سلطة الرقابة على المال العام من الناحية المحاسبية والإدارية والقانونية ومدى التزام المصارف بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات التي يقوم بإصدارها للمحافظة على المصارف من الأزمات المالية.

المحور الاول: منهجية البحث

أولاً: <u>مشكلة البحث</u>:

تتمثل المشكلة في "عدم وضوح ومعرفة دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية (سواء المهتمون بالرقابة أو القائمين بها أو الخاضعين لها)".

ثانياً: <u>أهمية البحث</u>: تتجلى أهمية البحث من خلال الآتي:

أ- إبراز الدور الرقابي الإشرافي للبنك المركزي على عموم الجهاز المصرفي في العراق.

ب- الإشارة إلى الوعي الرقابي المصرفي وأثره في تحقيق الامتثال.

ج- أهمية الدور الرقابي الإشرافي في نطاق تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

ثالثاً: <u>أهداف البحث</u>: يهدف البحث الى:

أ- التعريف بأهمية وأهداف الرقابة المصرفية من أجل تحسين الأداء المصرفي و المحافظة على المال العام والخاص وأن الرقابة المصرفية عملية وقائية وتشخيصية وليست عملية لتصيد الأخطاء.

ب- توضيح أهمية دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي للمساهمة في إنجاح العملية الرقابية سواء كانت داخلية أم خارجية.

رابعاً: <u>فرضية البحث</u>: إن فرضية البحث تتمثل بما يلي:

إن تعزيز الوعي الرقابي المصرفي من قبل الرقابة الإشرافية للبنك المركزي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها والمهتمين بها يؤدي إلى:

١ -تحسين الأداء للقائمين بالرقابة المصرفية والخاضعين لها.

٢ -المحافظة على المال العام والخاص وحقوق المساهمين.

٣ -جودة العمل الرقابي للقائمين بالرقابة المصرفية.

خامساً: <u>حدود البحث</u>:

١ -الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، وبعض المصارف من القطاع الخاص، فضلاً عن أساتذة الجامعات المختصين في مجال الرقابة والتدقيق.

٢ -الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث السنوات من (2007) ولغاية (2012) وذلك لتوافر البيانات والمعلومات للمصارف الخاصة عينة البحث.

سادساً: <u>منهج البحث</u>:

تم أتباع المنهج الاستقرائي (الوصفي) من خلال المصادر لتحقيق أهداف البحث ، أما الجانب التطبيقي فقد أستند الى المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات للمصارف الخاصة عينة البحث وكذلك استمارة الاستبانة ، والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

سابعاً: <u>أساليب جمع البيانات والمعلومات</u>:

تم الاستناد في جمع معلومات البحث بالآتي:-

1- الجانب النظري:

أ -الكتب والبحوث والرسائل والأطاريح الجامعية والمقالات العربية والأجنبية ذات العلاقة.

ب -القوانين والأنظمة العراقية والعربية والتعليمات ذات الصلة بموضوع البحث.

2- الجانب العملي:

أ- البيانات والمعلومات لعينة من المصارف.

ب- استمارة الاستبانة.

المحور الثاني: الاطار النظري للرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي

أولاً: الإطار المفاهيمي للبنك المركزي

1- تعريف البنك المركزي:- عرف البنك المركزي بأنه " تلك المؤسسة العامة التي تمثل السلطة النقدية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي (غزلان، 2002: 157)، أو "هو مؤسسة تأخذ على عاتقها تنفيذ عمليات الحكومة عن طريق التأثير على سلوكيات المؤسسات المالية والمصرفية، لغرض مساعدة السياسة الاقتصادية الحكومية، بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة (الإمام والشمري،2010: 175).

2- خصائص البنك المركزي: - هنالك خصائص عدة تميز بها البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المؤسسات الحكومية والمصارف، وهذه الخصائص هي كالآتي:

أ- إن البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، أي انه ملك للدولة (آل علي، 2002: 62).

ب- يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في الدولة من خلال رقابته على المصارف والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وجعل جميع المصارف تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها (رايس، 2009: 117).

ج- لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الأرباح لأنه مؤسسة حكومية عامة تهتم بالتوازن الاقتصادي، وأن حقق الأرباح فتكون عرضية، لذلك يضطر للإنفاق بدون فائدة أو يخسر جزءاً من أمواله من أجل تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، فضلا عن عدم قيامه بإعمال المصارف (كنعان، 2012: 242).

د- إن البنك المركزي قلما يتعامل مع الإفراد، بل يتركز جل عمله مع المؤسسات الحكومية والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى (السهلاني، 2008: 22).

3- أهداف البنك المركزي:

أ- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

ب- المحافظة على استقرار الأسعار.

ج- الاستخدام الأمثل للموارد.

د- المحافظة على استقرار الائتمان.

هـ- فضلا عن الأهداف أعلاه: فأن البنوك المركزية تؤدي دوراً اجتماعيا مفيداً في التنظيم والإشراف على العمليات والنظم التي يتعامل من خلالها الأشخاص والشركات والمصارف عند تبادل المدفوعات فيما بينهم، ولذلك تحتاج المصارف الى وجود بنك مركزي للحفاظ على كفاءة العمل

اليومي المصرفي لتشغيل نظام المدفوعات و إصلاح أي خلل يصيب هذه النظم (دانيالز و فانهوز، مترجم، 2010: 273).

4- استقلالية البنك المركزي: تعني استقلالية البنك المركزي " هو أن يكون مفوضاً وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار، و من ثم مستقلاً عن الدولة في إدارة السياسة النقدية، وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية من المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان"(العياش، 1998: 31)، إذ لا تعني استقلالية البنك المركزي إنفصاله التام عن الحكومة، بل استقلاليته وحريته في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة للحكومة، مع ضرورة إن تكون كلا السياستين النقدية والمالية منسقتين الى حد كبير، هذا فضلا عن الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولين الرئيسين في البنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعينهم وعدم فصلهم إلا بعد فترة محددة بموجب القانون، وأن للاستقلالية الشخصية للموظفين دور مهم في استقلالية السلطة النقدية في اتخاذ قراراتها (مبارك،2005: 12).

ثانياً- <u>الرقابة المصرفية</u>

1- تعريف الرقابة المصرفية : إن الرقابة المصرفية "هي رقابة البنك المركزي على أعمال المصارف العاملة في الجهاز المصرفي للدولة، بغض النظر عن جنسيتها أو نوعها أو حجمها، وهي رقابة إلزامية بحكم القانون للتأكد من سير أعمال المصارف بما يتوافق مع القوانين والتعليمات، إذ لا يمكن أن نجد قانون يتعلق بالبنك المركزي لأي دولة لا ينص صراحة على واجب مراقبة المصارف، إلا في تلك الدول التي توجد فيها هيئات مستقلة لمراقبة المصارف غير البنك المركزي مثل السعودية وبريطانيا (السيقلي، 2005: 38)، أو هي مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وصولاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على أن يساهم في التنمية الاقتصادية (زكية، 2009: 23).

2- أهداف الرقابة المصرفية: أن مهمة الرقابة هي التأكد من أن المصارف تعمل بطريقة آمنة وسليمة وأنها تحتفظ برأس مال واحتياطيات كافية لتدعيم المخاطر التي تطرأ على أعمالها، كما أن الرقابة المصرفية القوية والفعالة تدعم الصالح العام والاستقرار المالي في أي دولة، وأن لنظام الرقابة المصرفية الفعال مسؤوليات وأهداف محددة اتجاه كل هيئة تعمل في الرقابة على المؤسسات المصرفية، إذ ينبغي أن يكون لدى كل من هذه الهيئات استقلالية في العمل وموارد كافية، ومن الضروري أيضا وجود أطار قانوني مناسب للرقابة المصرفية. (Basel Committee On Banking Supervision,1997: 4 - 6).

3- أنواع الرقابة المصرفية:

أ- **الرقابة الداخلية:** ويقصد بالرقابة الداخلية هي الجهود المنظمة التي تتم عبر المستويات التنظيمية المختلفة بغرض صياغة النظم ، وضبطها، ومتابعة تنفيذها، والتفتيش عليها، ومعالجة ثغراتها، أو اتخاذ قرارات بتطويرها، أي أنها مجمل تأثيرات عناصر البنيان التنظيمي للمصرف (العيادي، 2010: 238).

ب- **مراقب الامتثال:** هي وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقييم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مدى الامتثال في المصرف (تعليمات مراقبة الامتثال رقم (33/ 2006)، البنك المركزي الأردني ، 2006).

ج- **الرقابة الخارجية:** وتسمى بالتدقيق الخارجي أيضاً وهي وظيفة مستقلة عن المصرف، تقوم بفحص وتدقيق الحسابات والنتائج المتحققة، وكذلك تقييم وتشخيص الوضعية المالية للمصرف، ويتولى هذه المهمة أشخاص أكفاء يعرفون بالمدققين الخارجيين أو مراقبي الحسابات (ذهبية، 2007: 87)، وتقوم أعمال الرقابة الخارجية على أساس العينة والاختبار وتكوين القناعة حول عدالة البيانات المالية، وتأتي الرقابة الخارجية متممة ومكملة للرقابة الداخلية وان هذا التكامل ينطلق من اضطلاع المدقق الخارجي بالقواعد والمعايير المحاسبية وإجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المصرف، ومعرفة مدى ملاءمة النظام المحاسبي المعتمد للتوصل الى تحديد مدى الاعتماد عليهما لتخطيط عملية التدقيق(أبو شقرا،1987: 12-14).

د- **رقابة البنك المركزي:** تنبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص وقانون المصارف وغيرها من الأنظمة والتعليمات والمذكرات والبلاغات الصادرة أستناداً إلى هذه القوانين(عبدالله،2009: 390).

4- أساليب البنك المركزي في الرقابة المصرفية:

أ - **أسلوب الرقابة المكتبية:** يعد من أهم أنواع أساليب الرقابة التي يمارسها البنك المركزي والتي تتم عن طريق فحص وتحليل التقارير والبيانات التي ترفعها المصارف بانتظام إلى البنك المركزي، وذلك للوقوف على حقيقة المراكز المالية ودرجة كفاءة أدائها، كما يراقب التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى المصارف للتأكد من مدى تنفيذ قراراته وخلو نشاط المصارف من أية مخالفات (ذهبية، 2007: 89).

ب- **أسلوب الرقابة الميدانية (التفتيش):** وتتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكد من أن المصرف يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة، ومدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد البنك المركزي بها(الكراسنة، 2010: 16 – 17)، والوقوف على مدى كفاية نظم

إدارة المخاطر بالمصرف وسلامة نظم الرقابة الداخلية ، وكذلك جودة الموجودات، ثم يقدم فريق التفتيش تقريراً مفصلاً بنتائج إعماله، متضمناً المخالفات والملاحظات ومقترحات الإجراءات التصحيحية اللازمة، وهذا يمثل مهمة التوجيه التي يضطلع بها التفتيش في النهاية (عبد النبي، 2010: 44 – 49).

ج- أسلوب الرقابة التعاوني: إذ يشترك البنك المركزي مع المصارف في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها الإجراءات الوقائية قبل حدوث الخطر، وذلك في إطار قرارات جماعية، وهذا الأسلوب ينمي روح التعاون بين البنك المركزي والمصارف مما يجعلها تنفذ هذه القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة(الصيرفي، 2006: 21).

ثالثاً- <u>الوعي الرقابي المصرفي</u>

1- مفهوم الوعي الرقابي المصرفي: إن مفهوم الوعي الرقابي المصرفي يتمثل في الآتي:

(أ) مفهوم الوعي الرقابي المصرفي الداخلي: إن مفهوم الوعي الرقابي المصرفي الداخلي يتمثل في موقف مجلس الإدارة والموظفين والمسؤولين عن الرقابة الداخلية تجاه الوفاء بهذه المسؤوليات الرقابية، أي بمعنى أنه كلما كان التنظيم محدداً ومفهوماً داخل المصرف وكانت الرقابة الداخلية قوية وتقاريرها واضحة ومفهومة وغير متحيزة، كلما أدى ذلك الى زيادة ثقة الإدارة العليا للمصرف في دعم الرقابة الداخلية والمحافظة عليها (الصديق، 2010: 20).

أما السبل الكفيلة بالتغلب على مقاومة الرقابة الداخلية فيتم ذلك من خلال مرحلتين: (العامري والغالبي، 2008: 252).

الأولى: تشجيع الموظفين على المشاركة في جميع إجراءات ومراحل العملية التخطيطية والتنفيذية والرقابية، فأن ذلك سيؤدي الى تقليل مقاومتهم بسبب المشاركة الفعالة في وضع المعايير ومناقشتها والاتفاق عليها.

الثانية: تطوير إجراءات لتدقيق العملية الرقابية وآلياتها والمعايير المحددة للأداء كلما حصلت مشكلة أو حصل تطور في الوضع البيئي الذي يعمل فيه المصرف.

(ب) مفهوم الوعي الرقابي المصرفي الخارجي: ا ن مفهوم الوعي الرقابي المصرفي الخارجي لا يختلف عن مفهوم الوعي الرقابي المصرفي الداخلي، فكلاهما يسعى إلى توصيف الوعي الرقابي سواء داخل المصرف أو خارجه، والهدف هو مساعدة الرقابة الداخلية والخارجية في أداء مهامها، ويتمثل مفهوم الوعي الرقابي المصرفي الخارجي في الإدراك والمعرفة بأهمية وفوائد الرقابة الخارجية وتحويل هذا الإدراك إلى القبول والاستجابة والاستعداد لعملية الرقابة والإيمان بأنها

عملية وقائية وتشخيصية ومساعدة لتحسين الأداء وتعزيز مبدأ المساءلة العامة (الصديق، 2010: 20 – 21).

وبصورة عامة يمارس البنك المركزي سلطة الرقابة بأسلوبين هما(التلاحمة،2004: 29):

- ❖ أسلوب توجيهي إرشادي ينطوي على إعطاء التوجيهات لاستخدام الوسائل التي من شأنها أن تؤمن سير العمل المصرف بصورة صحيحة.
- ❖ أسلوب رقابي ملزم وهذا الأسلوب يَفرض على المصارف الالتزام بالتعليمات التي يصدرها البنك المركزي وهي واجبة التنفيذ ويمارس البنك المركزي هذه الرقابة بواسطة التدقيق المكتبي والتفتيش الميداني.

2- أهداف الوعي الرقابي المصرفي: توجد أهداف عدة للوعي الرقابي المصرفي أهمها:

أ- إيضاح الهدف الرئيس للرقابة من خلال بيان أن الرقابة ليست وسيلة لإحصاء الأخطاء والإيقاع بالآخرين، وإنما هي وسيلة هادفة في اكتشاف الانحراف واتخاذ الإجراء التصحيحي أو الوقائي بشأنه (حمود و اللوزي، 2008: 390).

ب- التركيز على الرقابة الوقائية وتتمثل في وضع القواعد والتعليما ت والمعايير وتحديد أسلوب التوظيف وبرامج التدريب والتطوير، وذلك أن جميع هذه المتغيرات توجه سلوكيات الإفراد العاملين والمدراء وتحد من التصرفات غير الضرورية (جواد، 2000: 387).

ج- تعزيز كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلال إدراك أهمية الرقابة وتأكيدها في جميع أقسام المصرف، وتبني الإجراءات التي تعزز مكانة واستقلالية الرقابة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة لمعالجة المشاكل في الوقت المناسب (الربيعي وراضي،2011: 78- 79).

د- تفعيل أجهزة الرقابة والمتابعة والتفتيش بالمصارف، وكذلك كفاية الخبرات والملاكات الفنية بأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، والى وضع السياسات والبرامج التثقيفية والتعليمية التي تحقق التنمية الثقافية والمعرفية لجعل الشخصية المصرفية قادرة على الإيمان بتطوير الذات وإنماء روح المثابرة واقتران ذلك بالقدرة على التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة (الشواربي و الشواربي ، 2007: 873).

3- أطراف العملية الرقابية:

أ- **القائمون بالرقابة** : سواء من داخل المصرف أم من خارجه، أي الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية، فكلما تميز هؤلاء بالوعي الرقابي الكافي لمهامهم الرقابية والإشرافية والتزامهم بآداب وسلوكيات المهنة أثناء تنفيذهم للرقابة، فأن ذلك له أثر كبير في المخرجات الرقابية من خلال حيادية التقارير الرقابية ومصداقيتها، وقوة ملاحظاتها وتوثيقها، ليس هذا فحسب بل سيؤدي ذلك الى قيام المهتمين بالرقابة بتقديم الدعم المعنوي ومنح الإستقلالية وعدم التدخل في الشؤون الرقابية

في ظل إلتزام القائمين بالرقابة بآداب وسلوكيات مهنة الرقابة، و إثبات قدرتهم على العمل الرقابي بكفاءة (الصديق ، 2010: 21).

ب- **الخاضعون للرقابة:** وهي المصارف التي تخضع لرقابة البنك المركزي والجهات الرقابية الداخلية في المصرف والجهات الرقابية الأخرى بحسب قوانين وأنظمة كل دولة، فكلما كان المفهوم عن الرقابة على أنها رقابة وقائية وتشخيصية ومساعدة وليست تصيداً للأخطاء، فذلك يؤدي إلى تشجيع الموظفين ومجلس الإدارة في المصرف إلى مساعدة القائمين بالرقابة ومدهم بالبيانات والوثائق المطلوبة (الصديق، 2010: 21)، أيماناً منهم بأن ذلك سيؤدي إلى مساعدة المصرف في كشف الأخطاء والتجاوزات التي يقعون فيها سواء المتعمدة أو غير المتعمدة، وبيان تقييم الأداء المالي والإداري في تلك المصارف، وبما يساعدها على إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب (الرومي، 2012: 1).

لذا ينبغي أن يتوافر لدى المصارف بنية تنظيمية دقيقة وواضحة من أجل تحقيق رقابة مصرفية فلعلة ومتكاملة وهي كالآتي (مصطفى، 2011: 49):

- ❖ هيكل تنظيمي يحدد بشكل واضح الوحدات التنظيمية التي تعكس أنشطة المصرف بأسلوب متناسق فيما بينها، ويحدد الاختصاصات والمسؤوليات والواجبات.
- ❖ وصف واضح للمهام والمسؤوليات لمعرفة مراكز المسؤولين في الإدارات والأقسام المختلفة.
- ❖ وجود نظام فلعل للرقابة الداخلية ونظام للتطوير الإداري والتدريب.
- ❖ وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يتيح بأساليبه وأدواته المختلفة توافر البيانات المحاسبية والبيانات الإحصائية الأخرى، وكذلك نظام للمعلومات قادر على تقديم معلومات دقيقة وواضحة عن الأنشطة في المصرف.

ج- **المهتمون بالرقابة** : إن هذه الفئة لها ثقلها الثقافي والتوعوي في المجتمع ودور كبير في نشر الوعي الرقابي المصرفي وهم على سبيل المثال الأكاديميون المتخصصون في الرقابة والمحاسبة، والجهات المشرفة على الأجهزة الرقابية، مثل مجلس النواب، فالأكاديميون يتحملون مسؤولية نشر الوعي الرقابي وبيان أهمية الرقابة والمحاسبة والمساءلة العامة في الحفاظ على المال العام من خلال نشر هذا الوعي بين أوساط طلبة الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة، أما الجهات المشرفة على أجهزة الرقابة فإنها تتحمل مهمة نشر الوعي الرقابي من خلال مناقشتها وتفعيلها لتقارير الأجهزة الرقابية وإخراجها إلى حيز التطبيق العملي، فكلما كانت التقارير الرقابية مفعلة وتأخذ مجراها السليم في المساءلة والمحاسبة واسترجاع الأموال العامة والردع لكل متسبب في ضياع المال العام، كلما كان له الأثر الكبير على الموظفين في تلك الأجهزة الرقابية والدفع بهم إلى التحري على المصداقية والحرص والتوثيق لكل ملاحظة، وبما يعزز الثقة وبث روح العمل الرقابي والشعور بالمسؤولية أمام مهام الرقابة وتطورها (الصديق، 2010: 21).

4- وسائل نشر الوعي الرقابي المصرفي: تكونت وسائل نشر الوعي الرقابي بين أوساط القائمين بالرقابة أو الخاضعين لها أو المهتمين بها من عدد من الوسائل المتوافرة، مثل النشرات الرقابية، المجلات المحلية والدولية، الدوريات المحلية والأجنبية، الندوات الداخلية والخارجية، توفر المكتبة والكتب المتخصصة، حلقات النقاش، المقابلات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية، مناقشة تقارير الرقابة، نشر التقارير السنوية، برامج التدريب الداخلي والخارجي، زيارات الجهات المماثلة، تكريم الموظفين البارزين والمصارف الملتزمة الأنترنت (الصديق، 2010: 23).

5- تأثير الوعي الرقابي على الأداء الوظيفي: إن الرقابة الناجحة من شأنها أن تؤدي الى الاستثمار الأمثل للطاقات المتاحة بفاعلية وكفاءة وتقليص أوجه الهدر والضياع فيها، ومن هنا يتضح الدور الذي تلعبه وظيفة الرقابة في تمكين المصرف من العمل بشكل فاعل لإنجاز الأنشطة والمهمات وفقاً لمعايير الأداء الكفوء ولتحقيق الأهداف، وتقليص جوانب الانحرافات غير المرغوبة الحاصلة في عمليات المصرف (الشماع و حمود، 2000: 317)، وينبغي لأي نظام رقابي فاعل أن يكون مقبولاً لجميع الموظفين في المصرف، ولكي يكون هناك قبول فلابد من مشاركة الموظفين في هذا النظام وخاصة عند وضع المعايير الرقابية، فكلما كانت هناك مشاركة كلما كان هناك قبولاً، كلما كان هناك تعهداً والتزاماً بالتنفيذ والمتابعة مما يؤدي الى نجاح العملية الرقابية وتحقيق أهدافه (الطراونة وعبدالهادي، 2012: 137).

المحور الثالث: الاطار العملي للرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي

أولاً: دراسة تحليلية للإطار القانوني للرقابة المصرفية والوع ي الرقابي المصرفي:

1- علاقة الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي بقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004:

(أ) جوانب الرقابة المصرفية في قانون البنك: وكما في الجدول أدناه:

ت	رقم المادة	نص المادة	جوانب الرقابة المصرفية
1	4/ 1/ ط	(إصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم أعمالها والإشراف عليها...).	إعطاء البنك المركزي صلاحية إصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم أعمالها والإشراف والرقابة عليها.
2	40	(يكون للبنك المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والإشراف عليها وعلى فروعها من أجل امتثال جميعها لأحكام هذا القانون والقانون المصرفي...).	تحديد الجهة الوحيدة لإصدار التراخيص للمصارف والإشراف عليها من أجل الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة من البنك أو من جهات أخرى.

3	40	(... وله كذلك سلطة المعاينة خارج مقر البنك وفروعه التابعة له وسلطة فحص وتفتيش حاملي التراخيص وفروعهم التابعة لهم في مواقع عملهم بالطريقة التي يختارها البنك المركزي العراقي وفي الوقت الذي يختاره...).	قيام البنك المركزي العراقي بالتفتيش الميداني بالطريقة والوقت التي يحددهما.
4	40	(... كما يكون للبنك المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة لها بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بشؤون البنك والفروع التابعة له وعملائه التي قد يحتاج إليها البنك المركزي العراقي وله علاوة على ذلك سلطة القيام بعمل تصحيحي...).	الإشارة إلى التدقيق المكتبي والذي يتم فيه التأكد من المعلومات المرسلة من المصارف إلى البنك المركزي العراقي وصلاحية القيام بتصحيح الانحرافات.
5	62	(يكون للبنك المركزي العراقي سلطة تطبيق هذا القانون والقانون المصرفي وغيرهما من اللوائح التنظيمية والأوامر التي يصدرها البنك المركزي العراقي بموجب هذين القانونين ، وذلك عن طريق فرض عقوبات إدارية على حاملي التراخيص والموظفين والمديرين ووكلاء حاملي التراخيص...).	تخويل البنك المركزي العراقي بتطبيق القوانين واللوائح والأوامر من خلال الرقابة على المصارف وفرض العقوبات الإدارية المناسبة على المصارف التي تخالفها.

(ب) جوانب الوعي الرقابي المصرفي في قانون البنك: وكما في الجدول أدناه:

ت	رقم المادة	نص المادة	جوانب الوعي الرقابي المصرفي
1	4/4	(في حالة تقدم البنك المركزي العراقي باقتراح لإصدار لائحة تنفيذية عملاً بهذا القانون، يقوم بنشر مسودة لنص اللائحة المقترحة بالشكل والأسلوب الذي يعتبره البنك مناسباً لجذب اهتمام القطاع المالي وعامة الجمهور...).	مشاركة البنك المركزي العراقي المصارف في صياغة اللوائح التنفيذية وهو جزء من نشر الوعي الرقابي المصرفي.
2	2/22	(يجوز للبنك المركزي العراقي أن يتبادل المعلومات المتعلقة بالإشراف، ويفضل أن يتم ذلك بناء على مذكرة تفاهم مع المصارف المركزية ومع سلطات الإشراف المالي...).	تبادل المعلومات الخاصة بالإشراف والرقابة مع البنوك المركزية والمؤسسات الرقابية في الدول الأخرى من خلال مذكرة تفاهم تنظم هذا التبادل ، للاطلاع على أخر المستجدات في الرقابة والإشراف ولزيادة الوعي الرقابي المصرفي.
3	2/41	(يسعى البنك المركزي العراقي في سبيل الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في هذا القانون وفي غيره من التشريعات الأخرى إلى تطوير وتنفيذ السياسات المتماشية مع	تطوير وتنفيذ السياسات المتماشية مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتبعة من أجل الوصول إلى رقابة مصرفية فاعلة وهي جزء من مسؤولياته التي يضطلع بها.

		المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتبعة في المصارف المركزية).	

2- علاقة الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي بقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004:

(أ) جوانب الرقابة المصرفية في قانون المصارف: وكما في الجدول أدناه

ت	رقم المادة	نص المادة	جوانب الرقابة المصرفية
1	1/2	(الهدف التنظيمي الرئيسي لهذا القانون هو الحفاظ على الثقة في الجهاز المصرفي... ، والحفاظ على درجة ملائمة من الحماية للمودعين، والمساعدة على الحد من الجرائم المالية، بما فيها الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الأعمال الإرهابية).	الحفاظ على الثقة في القطاع المصرفي في العراق وحماية أموال المودعين والحد من الجرائم المالية.
2	1/3	لا يحق لأي شخص في العراق أن يمارس أعمالاً مصرفية دون الحصول على ترخيص أو تصريح من البنك المركزي العراقي بممارسة الأعمال المصرفية...).	من شروط تأسيس المصرف هو الحصول على ترخيص من البنك المركزي العراقي ولا يحق لأي شخص في العراق أن يمارس الأعمال المصرفية دون الحصول عليه وهو جزء من رقابة البنك المركزي.
3	1/41	(للبنك المركزي العراقي أن يطلب تقارير من أي كيانات تابعة أو منتسبة إلى مصرف يراها ضرورية لممارسة رقابة موحدة على أنشطة المصرف).	ممارسة الرقابة المصرفية الموحدة على المصارف وفروعها وأي كيانات تابعة أو منتسبة إليها.
4	1/53	(يراجع البنك المركزي العراقي البيانات والمستندات والمعلومات والإيضاحات والبراهين المقدمة من المصارف تطبيقاً لهذا القانون).	يقوم البنك المركزي العراقي بالتدقيق المكتبي من خلال تدقيق البيانات والمعلومات والمستندات المرسلة إليه من المصارف من أجل التحقق من سلامة تطبيقها لقانون المصارف.
5	1/53	(للبنك المركزي العراقي أن يجري تفتيشاً موقعياً للمصرف أو للكيانات التابعة أو المنتسبة اليه... ويراجع التفتيش عمليات المصرف للتحقق من مركزه المالي ومدى امتثاله لإحكام القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة أنشطته وتقيده بسياساته الداخلية. ويقوم البنك المركزي العراقي بعملية تفتيش على جميع المصارف بانتظام، مرة واحدة على الأقل كل سنة، باستثناء مكاتب التمثيل التي يجري التفتيش عليها مرة واحدة على الأقل كل سنتين).	للبنك المركزي العراقي القيام بالتفتيش الميداني للمصارف وفروعها وأي كيانات تابعة لها من أجل التأكد من تطبيقها للقوانين والتعليمات واللوائح، وتحديد السقوف الزمنية لهذه الزيارات التفتيشية.
6	4/53	(يخضع أي شخص يفوض بمقتضى هذه المادة القيام بالتفتيش على مصرف لشروط السرية ، وله أن يطلب إلى أي مدير أو مسؤول أو موظف أو وكيل في مصرف ، أو في الكيانات التابعة له أو المنتسبة ،أن يتيح له الاطلاع على جميع الدفاتر والحسابات والمستندات والسجلات الضرورية. تقدَم في الوقت المناسب أثناء عملية التفتيش أي معلومات يعتبرها المفتش ضرورية ويطلبها).	ألزام القائم بالتفتيش بالسرية المصرفية ، وله حق الاطلاع على جميع الدفاتر والحسابات والمستندات والسجلات الضرورية ، وتقدم المعلومات التي يعدها ضرورية أثناء عملية التفتيش.
7	5/53	(يقدم مفتشو المصرف تقريراً إلى البنك عن نتائج التفتيش. ويخطر البنك المركزي	يلتزم القائمون بالرقابة من قبل البنك المركزي العراقي بتقديم تقرير إلى البنك

	العراقي مجلس إدارة المصرف المعني بنتائج التفتيش).	مبينين فيه نتائج التفتيش للمصرف، وبعد ذلك يقوم البنك بإرسال نسخة من التقرير إلى مجلس إدارة المصرف المعني.

(ب) جوانب الوعي الرقابي المصرفي في قانون المصارف: وكما في الجدول أدناه:

ت	رقم المادة	نص المادة	جوانب الوعي الرقابي المصرفي
1	1/2	(... وتتضمن الأهداف التنظيمية الأخرى تعزيز الفهم العام للنظام المصرفي بتقديم معلومات ملائمة...).	تعزيز الوعي العام للنظام المصرفي لتقديم معلومات صحيحة عن الوضع المالي لكل مصرف.
2	3/26	(يحدد البنك المركزي العراقي بلوائح ومعايير تفصيلية لسلوك المصارف يطبقها البنك المركزي العراقي في ممارسته رقابته الحازمة وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات).	قيام البنك المركزي العراقي بنشر لوائح ومعايير تفصيلية لسلوك المصارف وهو جزء من نشر الوعي الرقابي المصرفي من أجل أن يمارس رقابة فاعلة وفق المعايير الدولية.
3	8/26	(للبنك المركزي العراقي أن يقدم إرشاداً، بما في ذلك بوضع قواعد للسلوك التجاري السليم، أو أن يحدد، بواسطة لوائح، قواعد لكفالة وجود علاقات جيدة للمصارف مع مودعيها وعملائها).	بناء علاقة جيدة بين المصارف والزبائن من خلال نشر قواعد أو لوائح للسلوك التجاري السليم من قبل البنك المركزي العراقي.
4	1/54	(للبنك المركزي العراقي أن يتبادل المعلومات بشأن أمور الرقابة مع السلطات الرقابة المالية في العراق، وسلطات الرقابة المصرفية في بلدان الأخرى).	تبادل المعلومات الرقابية بين البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية العراقية أو في الدول الأخرى من أجل تعزيز الوعي الرقابي.
5	2/54	(للبنك المركزي العراقي إبرام مذكرات تفاهم مع سلطات الرقابة المالية في العراق أو مع سلطات الرقابة المصرفية في بلدان أخرى ، تحدد نطاق تبادل المعلومات وإجراءاته ومزيداً من التفاصيل بشأنه).	ولأجل زيادة الوعي الرقابي المصرفي يقوم البنك المركزي العراقي بإبرام مذكرات تفاهم مع الجهات الرقابية الأخرى في العراق أو في دول أخرى.
6	1/104	(تكون للبنك المركزي العراقي صلاحية إصدار لوائح تنظيمية وأوامر وإرشادات ومعلومات لتيسير تنفيذ هذا القانون. وتُنشر اللوائح التنظيمية وأي تعديلات لاحقة تُدخل عليها في النشرة الرسمية).	يقوم البنك المركزي العراقي بنشر الوعي الرقابي المصرفي من خلال إصدار اللوائح التنظيمية والأوامر والإرشادات والمعلومات المتعلقة بقانون المصارف والتعديلات اللاحقة في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية).

3- <u>علاقة الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي بالتعليمات رقم (4) لسنة 2010 الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004</u>:

(أ) جوانب الرقابة المصرفية في التعليمات: وكما في الجدول أدناه:

ت	رقم المادة	نص المادة	جوانب الرقابة المصرفية
		(أدارة التدقيق الداخلي: يجب على كل	التأكيد على أهمية التدقيق الداخلي لأنه

1	54	مصرف تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي ضمن هيكله التنظيمي ، بما يتناسب مع حجمه وطبيعة عملياته تضم عدداً كافياً من المنتسبين ذو الكفاءة المناسبة ويكون عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية).	جزء من الرقابة الداخلية للمصارف من خلال تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي لكل مصرف من اجل تحقيق كفاءة الرقابة المصرفية وكذلك توافر عدد كافي وذو كفاءة عالية من الموظفين في هذه الوحدة الإدارية من اجل تحقيق رقابة مصرفية فاعلة.
2	61/ رابعاً	(التشاور والتعاون المستمرين مع المدقق الخارجي للمصرف بهدف الوصول إلى رؤية واضحة لوضع المصرف وإعلامه بأي أمور ومخاطر معينة من الممكن أن تؤثر على عمله).	التعاون المستمر بين القائمين بالرقابة المصرفية والمسؤولين عن الرقابة الداخلية للمصرف من خلال التشاور وتبادل المعلومات من أجل الوصول إلى رؤية واضحة لوضع المصرف.
3	62/ ثانياً	(أن القواعد الإرشادية في هذه التعليمات تعد مكملة للنصوص المنصوص عليها في القوانين المختلفة الصادرة في العراق والصادرة عن البنك المركزي العراقي).	جاءت هذه التعليمات بقواعد إرشادية مكملة للقوانين المصرفية الصادرة من البنك المركزي والقوانين الأخرى الصادرة في العراق من اجل تنظيم أعمال المصارف والتأكيد على ممارستها لرقابة مصرفية فاعلة.
4	62/رابعاً/أ	(أشراف ورقابة مجلس إدارة المصرف على عمليات المصرف).	مسؤولية مجلس أدارة المصرف في الرقابة والإشراف على عمليات المصرف.
5	68/أولاً	(يضع المصرف نظام رقابة فعال لكل مستوى من الأنشطة التي يمارسها ويشمل الآتي: أولاً – الرقابة التي تمارسها المستويات العليا في المصرف عن طريق التقارير التي تصلها من المستويات الدنيا حول الأمور المهمة وتبين الوضع المالي للمصرف مقارناً بالموازنة التقديرية...).	قيام المصرف بوضع نظام رقابة لكل أنشطة المصرف وممارسة الرقابة من خلال التقارير التي تصل إلى مجلس الإدارة من التدقيق الداخلي حول الأمور المهمة والتي تبين الوضع المالي للمصرف.
6	68/ثانياً	(ثانياً – رقابة الأنشطة اليومية للانحرافات ومعرفة أسبابها والتجاوزات على السقوف والحدود الموضوعة عن طريق تدفق المعلومات حسب المستوى الإداري ومراجعة هذه التقارير ووضع التوصيات لتلافي الخلل).	وضع رقابة يومية من قبل المصرف للعمليات المصرفية ومعرفة أسباب الانحرافات والتجاوزات فيها من خلال التقارير الواردة من الرقابة الداخلية فيه ووضع الحلول والتوصيات الضرورية.

(ب) جوانب الوعي الرقابي المصرفي في التعليمات: وكما في الجدول أدناه:

ت	رقم المادة	نص المادة	جوانب الوعي الرقابي المصرفي
1	58/أولاً	(يتمتع الموظف في قسم التدقيق الداخلي بالكفاءة المهنية اللازمة وفقاً للوصف الوظيفي وتدريب أفراد هذه الإدارة ، ودور العاملين وقدرتهم في	يكون موظف التدقيق الداخلي في المصرف على درجة عالية من الكفاءة المهنية ومدرب ويكون كذلك على درجة عالية من الوعي الرقابي المصرفي

		الحصول على المعلومات المطلوبة وإمكانية فحصها وتقييمها ، ووضع التوصيات المناسبة بخصوصها وإمكانية إجراء تبادل الأدوار بين موظفي قسم التدقيق الداخلي حسب متطلبات العمل).	لتكون له القدرة على الحصول على المعلومات وتدقيقها وتقييمها ووضع التوصيات المناسبة لها.
2	65/ثالثاً/أ/9	(الموافقة على قيام دورات تدريبية لموظفي المصرف من أجل حسن تنفيذ نظام الضبط الداخلي وتطبيق سياسات واستراتيجيات المصرف لتحقيق الأهداف المقررة).	وضع برنامج تدريبي من قبل المصرف لموظفيه من أجل حسن تنفيذ نظام الضبط الداخلي وتطبيق السياسات ولتحقيق أهداف المصرف ولزيادة الوعي الرقابي لديهم.
3	66/رابعاً	(جودة أنظمة المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات المطلوبة إلى جميع المستويات الإدارية وفق حدود المسؤولية والصلاحية المناطة بكل مستوى إداري).	وجود قنوات اتصال وأنظمة معلومات متطورة تؤدي إلى وصول المعلومات المطلوبة ومنها الرقابية إلى جميع المستويات الإدارية في المصرف.

ثانياً: قياس مساهمة البنك المركزي العراقي في تفعيل الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي:

1- **أساليب جمع البيانات الأولية:** تم استخدام أسلوب الاستبانة لجمع البيانات والتي تتعلق بمشكلة البحث وفرضيته، لذا فقد تم توجيه الاستبانة إلى عينات من مجتمعات البحث الذي تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية، ولأنها أفضل وسيلة يتم من خلالها الحصول على المعلومات الإضافية في مدة زمنية مناسبة، لذا ارتأى الباحثان أن يدعم الجانب العملي من البحث بمعلومات إضافية باستخدام استمارة الاستبانة لغرض أثبات الفرضية.

2- **مجتمع وعينة البحث:** بالنظر لكون موضوع البحث يتعلق بأطراف العملية الرقابية ، لذلك نجد أن مجتمع البحث غير متجانس والتي تشمل (3) فئات هي البنك المركزي العراقي والمصارف وأساتذة الجامعات المختصين بالرقابة والتدقيق، لذلك وقع الاختيار على أتباع أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار العينات الموجودة في المجتمعات، ولقد جرى توزيع (100) استبانة بصورة مباشرة، وتم استبعاد (5) من البنك المركزي العراقي لم يتم الإجابة عليهم و(95) استبانة تم خضوعها للتحليل.

3- **الاستبانة:** تم تحديد محاور الاستبانة بثلاثة محاور استناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه وفرضيته وهذه المحاور هي:

المحور الأول: القائمون بالرقابة المصرفية: ويضم هذا المحور (24) سؤال تتعلق بأهمية الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي.

المحور الثاني: الخاضعون للرقابة المصرفية: ويضم هذا المحور (19) سؤال تتعلق بأهمية الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي لدى الخاضعين للرقابة المصرفية.

المحور الثالث: المهتمون بالرقابة المصرفية: ويضم هذا المحور (6) أسئلة تتعلق بدور المهتمين بالرقابة المصرفية في نشر الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي.

لابد من الإشارة إلى أنه تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الثلاثي لإجابات أفراد عينات البحث.

(أ) المحور الأول: القائمون بالرقابة المصرفية:

يتضمن هذا المحور تحليل الأسئلة التي تم توزيعها على القائمين بالرقابة المصرفية في البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان – قسم التفتيش الميداني وقسم التدقيق المكتبي.

- **تحليل الأسئلة:** يتضمن هذا التحليل حساب الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لكل سؤال لغرض معرفة اتجاه الإجابة والاتفاق على تلك الآراء من خلال كون قيم الانحراف المعياري أكبر من الواحد (عدم وجود اتفاق) أو اقل من الواحد (وجود اتفاق)،والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول يوضح الوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه والاتفاق لأسئلة المحور الأول

الأسئلة	أتفق	إلى حد ما	لا أتفق	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1- تؤدي الرقابة المصرفية إلى التأكد من فاعلية الإدارة في المصرف واتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة.	47	12	صفر	1,2034	0,4059	اتفق
2- تعد الرقابة المصرفية عملية شاملة لكل المستويات الإدارية في المصرف.	58	1	صفر	1,0169	0,13019	اتفق
3- وجود إطار محاسبي وقانوني ضروري من أجل رقابة فاعلة ومفيدة للبنك المركزي والمصارف.	39	20	صفر	1,339	0,47743	اتفق
4- استقلالية البنك المركزي تسهم في قيامه بالرقابة على أكمل وجه.	55	4	صفر	1,0678	0,25355	اتفق
5- التشريعات المصرفية الموجودة حالياً تكفل وجود صلاحيات وسلطة الرقابة على المصارف.	28	27	4	1,5932	0,61919	اتفق
6- وجود مرونة بالرقابة المصرفية من اجل التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية للمصرف.	10	45	4	1,8983	0,48048	إلى حد ما
7- تكون الرقابة المصرفية الفاعلة للبنك المركزي مزيج من الرقابة المكتبية والميدانية والتعاونية.	54	5	صفر	1,0847	0,28089	اتفق
8- تساهم التقارير الدورية المقدمة من قبل القائمين بالرقابة لإدارة المصرف في إنجاح إجراءات الرقابة.	47	12	صفر	1,2034	0,40598	اتفق

9- يتمتع العاملون في الرقابة المصرفية بكامل الصلاحيات للوصول إلى السجلات والوثائق الخاصة بإعمال المصرف.	35	24	صفر	1,4068	0,49545	اتفق
10- يتمتع العاملون في مجال الرقابة بالاستقلالية.	37	15	7	1,4915	0,704	اتفق
11- يتمتع العاملون في مجال الرقابة المصرفية بالتأهيل العلمي والخبرة والحيادية بشكل جيد.	47	12	صفر	1,2034	0,40598	اتفق
12- يُظهر القائم بالرقابة هدفه من الرقابة بالتأكد من صحة سير الأنشطة وتقويم الأداء في المصرف وليس السعي لتصيد أخطاء الموظفين.	48	11	صفر	1,1864	0,3928	اتفق
13- بذل العناية المهنية اللازمة من قبل القائم بالرقابة عند تخطيط وأداء الرقابة المصرفية وأعداد التقارير وأن يمتلك كفاءة مهنية بالمهام المطلوبة.	48	11	صفر	1,1864	0,3928	اتفق
14- تصميم وتنفيذ برنامج لتدريب العاملين في الرقابة من أجل تعريفهم على القوانين والتعليمات واللوائح.	50	9	صفر	1,1525	0,36263	اتفق
15- إصدار لوائح أكثر إلزامية بشأن المراجعة الداخلية والضوابط الداخلية.	51	8	صفر	1,1356	0,34529	اتفق
16- الرقابة هي أداة داعمة للعاملين والإدارة لتحقيق الأهداف التنظيمية للمصرف.	47	12	صفر	1,2034	0,40598	اتفق
17- نظام الرقابة الفاعل يتطلب أعداد هيكل رقابي مناسب وأن تكون أنشطة الرقابة معرفة عند كل مستوى وظيفي.	44	15	صفر	1,2542	0,43917	اتفق
18- على البنك المركزي وإدارات المصارف وضع نظام رقابي مقبول لدى الموظفين في المصارف والبحث عن أسباب المقاومة أو التجاهل للرقابة المصرفية.	49	10	صفر	1,1695	0,37841	اتفق
19- إن موقف مجلس الإدارة والبنك المركزي والمسؤولين من الرقابة يمثل الوعي الرقابي المصرفي تجاه المسؤوليات الرقابية.	51	5	3	1,1864	0,50768	اتفق
20- يُراعى في الرقابة المصرفية الدوافع والسلوكيات والجوانب الإنسانية لدى الموظفين العاملين في المصرف عند اختيار وسائل القياس ومعايير تقويم الأداء والانجاز.	28	23	8	1,7288	0,73884	إلى حد ما
21- توعية مجلس الإدارة والموظفين بالقوانين والقواعد والمعايير المطبقة لضمان الاطلاع المستمر على التطورات الحاصلة فيها.	48	7	4	1,2542	0,57515	اتفق

22- ينبغي أن تتولى عملية الرقابة عناصر واعية ومؤهلة وأمينة ومدركة لنوعية الإعمال المصرفية محل الرقابة ومعايير وأهداف الرقابة.	44	12	3	1,3051	0,5649	اتفق
23- يكون القائمون بالرقابة على قدر من اللياقة والمرونة والفطنة بعيداً عن التسلط وحب الظهور والتعسف في استغلال النفوذ.	47	12	صفر	1,2034	0,40598	اتفق
24- يتمتع القائم بالرقابة بالإحكام المبنية على أسس موضوعية وواقعية وغير مبنية على الأهواء والاعتبارات الشخصية.	44	15	صفر	1,2542	0,43917	اتفق

يتضح مما تقدم في هذا المحور والمتعلق (بالقائمين بالرقابة المصرفية) بأن هناك تأثير للوعي الرقابي المصرفي على القائمين بالرقابة المصرفية عند ممارستهم للرقابة المصرفية على المصارف، إذ أظهرت الأدبيات التي تم تناولها في الجانب النظري أهمية الوعي الرقابي المصرفي على الرقابة المصرفية، فضلاً عن ذلك تم تحليل إجابات عينة هذا المحور، إذ تراوحت قيم الوسط الحسابي المرجح للإجابات عن الأسئلة (1,0169- 1,8983) مما يؤكد على أتفاق العينة مع حركة المقياس واتجاه إجاباتها نحو الاتفاق والاتفاق التام، بينما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,34529- 0,73884)، وهذا يدل على تشتت ضئيل في إجابات العينة.

(ب) المحور الثاني: الخاضعون للرقابة المصرفية:

يتضمن هذا المحور تحليل الأسئلة التي تم توزيعها على الخاضعين للرقابة المصرفية للعينة التي تم اختيارها وفق نظام (Camel)، إذ تم اختيار مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والذي يحتل المرتبة الأولى في التصنيف، ومصرف الهدى والذي يحتل المركز الأخير في التصنيف.

- **تحليل الأسئلة:** يتضمن هذا التحليل حساب الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لكل سؤال لغرض معرفة اتجاه الإجابة والاتفاق على تلك الآراء من خلال كون قيم الانحراف المعياري أكبر من الواحد (عدم وجود اتفاق) أو اقل من الواحد (وجود اتفاق)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول يوضح الوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه والاتفاق لأسئلة المحور الثاني

السؤال	أتفق	إلى حد ما	لا أتفق	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1- الرقابة المصرفية أداة تخويف وإكراه وإجبار للموظفين العاملين في المصرف من أجل تحقيق أهداف المصرف.	4	7	9	1,04	0,345	اتفق
2- ينبغي أن تكون أنشطة الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للمصرف.	18	2	صفر	2,25	0,7864	إلى حد ما

3- وجود تعاون بين القائمين بالرقابة والخاضعين لها من أجل إنجاح العملية الرقابية.	19	1	صفر	1,1	0,30779	اتفق
4- يقوم مجلس الإدارة بإرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتبارها من مسؤوليات كافة الإفراد في المصرف.	12	8	صفر	1,05	0,22361	اتفق
5- تحقق مجلس الإدارة في المصرف من مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة في المصرف.	16	4	صفر	1,4	0,50262	اتفق
6- تعمل الرقابة المصرفية على مطابقة تصرفات العاملين في المصرف مع القوانين والأنظمة ومعالجة الانحرافات والأخطاء.	12	8	صفر	1,2	0,41039	إلى حد ما
7- تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة المصرفية.	14	6	صفر	1,4	0,50262	اتفق
8- تقوم إدارة المصرف باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة المصرفية بطريقة واضحة ومكتوبة.	14	6	صفر	1,3	0,47016	اتفق
9- تحرص الإدارة التنفيذية بإنشاء ثقافة مؤسسية تركز على أهمية الرقابة المصرفية.	16	4	صفر	1,3	0,47016	اتفق
10- تأسيس ثقافة رقابية ملائمة لتسهيل عملية الرقابة الداخلية على أساس مستمر في المصرف.	15	5	صفر	1,2	0,41039	اتفق
11- تتصف الرقابة المصرفية بالوضوح وسهولة الفهم من قبل كافة الإفراد المسؤولين عن الأداء في المصرف.	15	4	1	1,25	0,44426	اتفق
12- يساهم توافر وعي رقابي كافي لدى الموظفين العاملين في المصرف إلى تحسين إجراءات الرقابة المصرفية.	17	3	صفر	1,3	0,47016	اتفق
13- تساهم استقلالية الرقابة الداخلية عن الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف.	13	7	صفر	1,15	0,36635	اتفق
14- تعزيز كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف يؤدي بدوره إلى إدراك أهمية الرقابة.	18	2	صفر	1,35	0,48936	اتفق
15- تفعيل الرقابة الذاتية للإفراد من خلال قيام الموظف بالرقابة على سلوكياته واتجاهاته وتقييم تأثيره على الآخرين.	11	9	صفر	1,1	0,30779	اتفق
16- شعور الموظفين بالالتزامات الذاتية من خلال رقابة أدائهم بشكل شخصي وبوازع من الضمير من قبلهم لكي تتوافق مع أهداف المصرف.	11	9	صفر	1,45	0,51042	اتفق

17- توافر قنوات اتصال فاعلة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة في المصرف.	10	10	صفر	1,45	0,51042	اتفق
18- وجود نظام فاعل للرقابة الداخلية ونظام للتطوير الإداري والتدريب يسهم في رفع الوعي الرقابي المصرفي في المصرف	18	2	صفر	1,5	0,51299	اتفق
19- ينبغي وجود اتصال دائم بين القائمين بالرقابة وإدارة المصرف من أجل دعم الفهم الكامل لعمليات تشغيل المصرف.	14	6	صفر	1,1	0,30779	اتفق

تأسيساً على تقدم في هذا المحور والمتعلق (بالخاضعين للرقابة المصرفية) فأن الوعي الرقابي المصرفي يؤدي دور مهم في تقليل الأخطاء والانحرافات عند ممارسة الأعمال المصرفية من قبل الخاضعين للرقابة المصرفية، وذلك من خلال ما تم التوصل إليه من تحليل إجابات عينة هذا المحور، إذ تراوحت قيم الوسط الحسابي المرجح للإجابات عن الأسئلة (1,04 – 2,25) مما يؤكد على أتفاق العينة مع حركة المقياس واتجاه إجاباتها نحو الاتفاق والاتفاق التام، بينما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,22361– 0,51299) وهذا يدل على تشتت ضئيل في إجابات العينة.

(ج) المحور الثالث: المهتمون بالرقابة المصرفية:

يتضمن هذا المحور التحليل الوصفي، وكذلك تحليل الأسئلة التي تم توزيعها على المهتمين بالرقابة المصرفية من أساتذة الجامعات المختصين في مجال الرقابة والتدقيق.

- **تحليل الأسئلة:** يتضمن هذا التحليل حساب الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لكل سؤال لغرض معرفة اتجاه الإجابة والاتفاق على تلك الآراء من خلال كون قيم الانحراف المعياري أكبر من الواحد (عدم وجود اتفاق) أو اقل من الواحد (وجود اتفاق)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول يوضح الوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه والاتفاق لأسئلة المحور الثالث

السؤال	أتفق	إلى حد ما	لا أتفق	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1- توحيد الفكر وتنمية المدارك وتحسين الأداء لدى الموظفين العاملين في مجال الرقابة المصرفية بشكل متصل مع النشاط العلمي في الجامعات والخبرات المتخصصة.	14	2	صفر	1,125	0,34157	اتفق
2- تدعيم الجوانب الأخلاقية والسلوكية لمهنة المحاسبة والرقابة من خلال تدعيم التعليم المحاسبي والرقابي.	16	صفر	صفر	1,125	0,34157	اتفق

3-التنمية الثقافية والمعرفية لجعل الشخصية المصرفية قادرة على الإيمان بتطوير الذات وإنماء روح المثابرة واقتران ذلك بالقدرة.	14	2	صفر	1	0	اتفاق تام
4- نشر الوعي الرقابي من قبل المهتمين بالرقابة يؤدي إلى تنمية السلوك الإنساني ورفع كفاءة الإدارة وتوجيه العاملين في المصرف وكذلك تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والانحرافات.	16	صفر	صفر	1,125	0,34157	اتفق
5- تطوير إجراءات التدقيق في العملية الرقابية والمعايير المحددة لها من قبل المهتمين بالرقابة يؤدي إلى نشر الوعي الرقابي المصرفي لدى الموظفين.	8	8	صفر	1	0	اتفاق تام
6- قيام المهتمين بالرقابة ببيان أهمية الرقابة المصرفية على أنها وسيلة هادفة لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية وليست وسيلة لإحصاء الأخطاء والإيقاع بالآخرين.	14	2	صفر	1,5	0,5164	اتفق

يتضح من خلال هذا المحور والمتعلق (بالمهتمين بالرقابة المصرفية) أن هناك دور مؤثر وكبير لهم في نشر الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي، وذلك من خلال ما تم التوصل إليه من تحليل إجابات عينة هذا المحور، إذ تراوحت قيم الوسط الحسابي المرجح للإجابات عن الأسئلة (1– 1,125) مما يؤكد على أتفاق العينة مع حركة المقياس واتجاه إجاباتها نحو الاتفاق التام ، بينما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (صفر– 0,5164) وهذا يدل على تشتت ضئيل جداً في إجابات العينة.

رابعاً: إجراءات مقترحة لنشر الوع ي الرقابي المصرفي بين القائمين بالرقابة المصرفية:

1– وضع دليل إرشادي ينظم عمل القائمين بالرقابة المصرفية: إن وجود دليل إرشادي ينظم عمل القائمين بالرقابة المصرفية يؤدي إلى مساعدتهم في تأدية أعمال الرقابة والتفتيش بشكل صحيح وسليم، ليكونوا قادرين على ممارسة مهامهم بكفاءة وفاعلية، مما يدعم سبل الحماية والمحافظة على المال العام والخاص وتحسين الأداء الرقابي، ويركز الدليل على الخطوات العملية التي ينبغي على القائمين بالرقابة المصرفية إتباعها عند ممارسة الرقابة المصرفية على المصارف، فتكون عملية الرقابة منظمة ومتسلسلة في الإجراءات الإدارية والفنية، وكذلك يحدد الدليل الواجبات المنوطة بهم والحقوق التي يتمتع بها، فضلاً

عن وجود خطة عمل تتصف بالوضوح والمرونة والشمولية يتم فيها وضع الخطوط الرئيسة لعملية الرقابة.

2- تعزيز الوعي الرقابي المصرفي بقواعد السلوك المهني الخاصة بإعمال الرقابة والتدقيق:

تُلازم الصفات الأخلاقية جميع المهن، وهذه الصفات لابد من وجود قواعد تحكمها وتنظمها لغرض الاستفادة منها، فالتزام الفرد المهني بها والابتعاد عن كل ما يخل بالمهنة يساعد على تطوير مهنة الرقابة، وبما أن القائمين بالرقابة المصرفية هم جزء من هذه المهن فلابد من وجود قواعد للسلوك المهني خاصة بهم تسهم في رفع الأداء الرقابي، ولهذا سيتم اقتراح قواعد للسلوك المهني تم أعدادها بعد إطلاع الباحث على مجموعة من قواعد السلوك المهني الدولية والعربية، يمكن اعتمادها من قبل البنك المركزي العراقي عند مزاولة مهمة الرقابة والإشراف على المصارف من خلال التفتيش الميداني والتدقيق المكتبي وكما يأتي:

أ- الحيادية، إذا لم تكن لديهم أي علاقة بينهم وبين أدارة المصرف من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم الرقابية، كأن يكون أحد أعضاء فريق التفتيش مساهماً في المصرف موضع التفتيش.

ب- المحافظة على أسرار المصرف من خلال ما يطلعون عليه بحكم القانون وبحكم وظيفتهم، وعدم الكشف عنها إلا في حدود وسياقات العمل، أو في حالة وجود إلزام قانوني يقضي بذلك.

ج- بذل العناية المهنية اللازمة عند إنجاز المهام الرقابية الموكلة إليهم.

د- وضع خطة شاملة لإنجاز المهام الرقابية بفاعلية وبوقت مناسب، وان تكون هذه الخطط مبنية على أساس المعرفة بأعمال المصارف والقوانين والتعليمات المصرفية وغيرها من الأمور.

هـ- الالتزام بما جاء بقانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف والقوانين ذات العلاقة والتعليمات المصرفية.

و- الالتزام بتطوير الكفاءة المهنية للقائمين بالرقابة المصرفية وبشكل مستمر، بما يضمن أداء المهام الرقابية المطلوبة من خلال متابعة التشريعات والقواعد والمعايير المتعلقة بالرقابة المصرفية.

ز- بناء علاقات مهنية إيجابية مع مجلس الإدارة والموظفين العاملين في المصرف.

فضلاً عن ذلك فأن هنالك مقومات أساسية للمفتش جاءت ضمن دليل عمل قسم التفتيش الخاص بأعمال المصارف العاملة في العراق الصادر من البنك المركزي العراقي لسنة 2002 وهي كالآتي:

أ- أن يكون على دراية كاملة بتعليمات الصيرفة والائتمان.

ب- أن يتصف بالكياسة واللياقة وقوة التعبير وحسن التعامل مع موظفي المصارف بأسلوب يعكس السمعة الجيدة للبنك المركزي العراقي.

ج- أن يحافظ على سرية المعلومات التي يطلع عليها وعدم الإفضاء بأية أسرار أو معلومات عن التفتيش إلى أي شخص غير مفوض.

د- عدم الخوض في الأمور الجانبية والتأكيد على الجوانب الرئيسة الهامة.

هـ- أن يُعيد كافة الأوراق والمستندات بعد الفراغ منها إلى الموظف المختص في المصرف.

ز- على المفتش أن يكون متأكد من المخالفات والملاحظات التي يجدها أثناء عملية التفتيش.

3- التأهيل والتدريب المستمر: إن تطوير أداء القائمين بالرقابة المصرفية وتمكينهم من تحقيق أهداف الرقابة المصرفية لا يتم إلا عن طريق تطوير العنصر البشري أولاً، لما للعنصر البشري من دور حيوي في تطوير المؤسسات ومنها البنك المركزي، ومن ثم فأن الاهتمام برفع الكفاءة العلمية والعملية للموظفين عن طريق التدريب واكتساب الخبرة، واختيار أشخاص ذو مؤهلات أفضل يؤدي إلى تحسين الأداء الرقابي للفرد، ومن ثم أداء البنك المركزي في ممارسة الرقابة المصرفية، ويبقى القائمين بالرقابة المصرفية بحاجة مستمرة إلى التدريب واكتساب الخبرة، وذلك للتطور المستمر الحاصل في مجال الإعمال المصرفية، لذلك على البنك المركزي أن يطور عمليات الرقابة المصرفية لمواكبة هذه التطورات، وأن تمتاز فرق الرقابة والتفتيش بكفاءة أعلى من كفاءة موظفي المصارف الخاضعة للرقابة لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الرقابة المصرفية.

ويتطلب تنفيذ عملية التأهيل والتدريب متطلبات عدة لتحقيق الهدف المرجو منها، من خلال توافر بعض المستلزمات التي لابد من أتباعها للقيام بتدريب الموظفين وحصولهم على الخبرات الضرورية لتطوير العمل الرقابي المصرفي وهي:

أ- توافر الاعتمادات المالية المناسبة، من خلال تحديد رسوم سنوية تخص الإشراف والرقابة على المصارف المسجلة لدى البنك المركزي العراقي.

ب- وجود وحدة متخصصة بشؤون التدريب داخل البنك المركزي تشرف على عملية التدريب من ناحية التخطيط والممارسة.

ج- الاهتمام بوضع خطة سنوية للتدريب تتضمن برامج التدريب التي تغطي الموضوعات الرقابية ذات الأولوية بالنسبة لحاجة البنك المركزي، والتي ينوي إجراءها لموظفيه خلال الفترة.

د- التركيز على التدريب أثناء العمل باعتباره إحدى الدعامات الأساسية في إعداد وتأهيل عناصر فنية قادرة على ممارسة العمل الرقابي المصرفي بكفاءة عالية.

هـ- إقامة الحلقات واللقاءات العلمية والندوات المتخصصة التي تؤدي إلى تحسين مستوى العمل الرقابي المصرفي.

و- وضع النظم الكفيلة بأن تكون عملية التدريب مستمرة طوال مدة خدمة الموظف.

ز- تقديم نتائج الدورات التدريبية، بكثير من الدقة والموضوعية، ومردودها على المتدرب من جهة وعلى أداء العمل الرقابي من جهة أخرى، وتعديل البرامج التدريبية حسب الحاجة لتحسين مستواها.

ح- ربط نظام الترقية والترفيع، وشغل الوظائف العليا ونظام الإيفاد للدراسات العليا والحصول على درجات علمية إضافية باجتياز دورات تدريبية متخصصة بنجاح، أو الاشتراك في حلقات دراسية متخصصة وإعداد أبحاث أو موضوعات رقابية مفيدة.

ط- الاهتمام بالمادة العلمية التي تقدم للمتدربين مع ضرورة مواكبتها لأحدث التطورات في مجال الرقابة المصرفية.

ي- الاهتمام بالجانب السلوكي للمتدرب من حيث التعامل مع الآخرين.

4- توافر الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الرقابي المصرفي: زادت الحاجة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، خاصة في مراقبة المصارف التي أصبحت الآن تؤدي الإعمال المصرفية بطرائق الكترونية حديثة، بعد أن كانت تعتمد الوسائل التقليدية التي تأخذ وقت طويل في أنجاز الإعمال، ومما تقدم فأن على البنك المركزي العراقي أن يقوم بخطوات أساسية تؤدي إلى إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإجراءات الرقابية التي يقوم من خلالها بالرقابة والإشراف على المصارف ومن هذه الخطوات:

أ- وضع إستراتيجية لتأهيل الموارد البشرية لاستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة في مجال الرقابة المصرفية.

ب- السعي لسن وتطوير القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالرقابة المصرفية لتتلائم مع التقنيات الالكترونية الحديثة.

ج- توظيف التقنيات الالكترونية الحديثة في البرامج الرقابية.

د- تبادل الخبرات في مجال التقنيات الالكترونية الحديثة في الرقابة المصرفية مع المنظمات الدولية والبنوك المركزية في الدول الأخرى.

هـ- أنشاء آلية تتيح التنسيق والتعاون في مجال التقنيات الالكترونية الحديثة الخاصة بالرقابة المصرفية بين البنك المركزي والأجهزة الرقابية الأخرى داخل الدولة الواحدة.

فضلاً عن المهام الملقاة على عاتق البنك المركزي، فأن الباحثان يقترحان بعض المهام التي يعتقدان أن لها حاجة ماسة لاستخدام لوسائل التكنولوجية الحديثة، وهي كالآتي:

أ- حفظ المعلومات الخاصة بالإعمال الرقابية، والتي من أهمها التقارير الرقابية.

ب- إعداد مكتبة الكترونية لحفظ القوانين والضوابط والتعليمات المصرفية، وأي قوانين وتعليمات أخرى، وسهولة استرجاعها وقت الحاجة.

ج- متابعة الأوضاع المالية للمصارف أول بأول، ودراسة أي تغيير بها لمعرفة الانحرافات التي قد تحدث من خلال الربط الالكتروني بين البنك المركزي والمصارف.

د- استخدام الانترنت والاطلاع على المواقع الخاصة بالرقابة المصرفية، سواء الدولية منها أو العربية، ودراسة أي جديد يحدث بها لإمكانية الاستفادة منها.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

الاستنتاجات المستقاة من الجانب النظري:

1- إن الهدف الأساس للرقابة المصرفية هو الحفاظ على إستقرار النظام المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، وكذلك حماية حقوق المودعين والمساهمين من خلال المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف.

2- يعد الوعي الرقابي المصرفي وسيلة للتأثير في سلوك الموظفين العاملين في المصارف، وذلك باستخدامها كأداة لإيضاح الهدف الرئيس للرقابة المصرفية.

3- وجد الباحث أن الرقابة المصرفية ليست وظيفة تمارس صلاحياتها عن طريق التعسف في استخدام السلطة، وتبني الوسائل الإجبارية لضمان أداء الأعمال المصرفية وتحقيق أهداف الرقابة المصرفية، بل هي نمط من أنماط السلوك الإنساني الهدف منها هو مساعدة الخاضعين للرقابة المصرفية على تصحيح أخطائهم في الوقت المناسب وإرشادهم إلى وسائل تلافي هذه الأخطاء في المستقبل للوصول إلى نظام مصرفي سليم.

الاستنتاجات المستقاة من الجانب العملي:

بعد عرض وتحليل الرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي من خلال الإطار القانوني، وتحليل نتائج استمارة الاستبانة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي:

1- أثبت التحليل الإحصائي لإجابات عينات البحث على أهمية الدور الذي يؤديه البنك المركزي العراقي في نشر الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية، وهذا ما يثبت فرضية البحث التي تشير إلى أن نشر الوعي الرقابي المصرفي من قبل البنك المركزي العراقي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها والمهتمين بها يؤدي إلى تحسين الأداء والمحافظة على المال العام والخاص وجودة العمل الرقابي.

2- عدم كفاية الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية مقارنة بعدد المصارف الآخذ بالازدياد وكثرة عدد فروع المصارف العاملة مما يجعل مراقبة هذه المصارف وفروعها أمراً صعباً ويتطلب وقتاً طويلاً لإنجازه، فضلاً عن عدم استخدام التقنيات الالكترونية الحديثة في أعمال الرقابة والتفتيش التي يقوم بها البنك المركزي العراقي.

3- على الرغم من وجود قدرات وكفاءات في العمل الرقابي المصرفي إلا أن هناك نقص في تنظيم البرامج التدريبية الخاصة بالرقابة المصرفية للكوادر الفنية والإدارية لموظفي البنك المركزي العراقي والمصارف.

4- عدم وجود دليل إرشادي حديث ينظم عمل القائمين بالرقابة المصرفية من موظفي البنك المركزي العراقي، وذلك من اجل مساعدتهم في تأدية أعمال الرقابة والتفتيش على المصارف بشكل صحيح وسليم، وممارسة مهامهم بكفاءة وفاعلية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن للباحث تقديم مجموعة من التوصيات وهي كما يأتي:

1- ينبغي التركيز من قبل البنك المركزي العراقي على تأهيل وتطوير وتنمية مهارات القائمين بالرقابة المصرفية العاملين لديه، والاهتمام بالعنصر البشري من أجل مسايرة التطور العالمي من خلال الدورات التدريبية في مجال الرقابة المصرفية، وذلك لزيادة الوعي الرقابي المصرفي لديهم، والذي ينعكس على ممارستهم للرقابة المصرفية الفاعلة على المصارف.

2- إجراء حملات توعية للموظفين العاملين في المصارف لشرح أهمية الرقابة المصرفية من أجل زيادة الوعي الرقابي المصرفي لديهم.

3- الاهتمام بالتعليم الجامعي من خلال توافر المراجع والكتب وتطوير المناهج الدراسية في مجال الرقابة المصرفية من أجل أن يأخذ الأستاذ الجامعي دوره في نشر الوعي الرقابي المصرفي بين أوساط الطلبة الجامعيين لأنهم يمثلون النواة للموظفين في المستقبل.

4- ضرورة توافر الكوادر الكافية للعمل في مجال الرقابة المصرفية لتغطية العدد المتزايد من مصارف وفروعها لجعل الرقابة المصرفية عليها فاعلة ويتم انجازها في وقت مناسب، فضلاً عن استخدام التقنيات الالكترونية الحديثة في أعمال الرقابة والتفتيش التي يقوم بها البنك المركزي العراقي.

5- ضرورة إصدار دليل إرشادي ينظم عمل القائمين بالرقابة المصرفية من موظفي البنك المركزي العراقي ، وذلك من اجل مساعدتهم في تأدية أعمال الرقابة والتفتيش على المصارف بشكل صحيح وسليم ، وممارسة مهامهم بكفاءة وفاعلية ، فضلاً عن إصدار نظام خاص بسلوك موظفي البنك المركزي العراقي وأخلاقيات العمل فيه.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

أولاً: <u>القوانين والأنظمة والتعليمات</u>:

١ - دليل عمل قسم التفتيش الميداني الخاص بأعمال المصارف العاملة في العراق للعام 2002.

٢ - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

٣ - قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة 2004.

٤ - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

٥ - ميثاق أخلاقيات العمل الخاص بالعاملين في البنك المركزي، البنك المركزي الأردني، 2006.

٦ - تعليمات مراقبة الامتثال رقم (33/ 2006)، البنك المركزي الأردني، 2006.
٧ - معايير التدقيق الدولية، الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، سنة 2009.
٨ - تعليمات رقم (4) لسنة 2010 الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2009.
٩ - التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010.
١٠ - التقرير السنوي عن أعمال وانجازات البنك المركزي العراقي لعام (2011).
١١ - التقرير السنوي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار لعام (2011).
١٢ - دليل عمل قسم التدقيق المكتبي، البنك المركزي العراقي، 2012.

ثانياً: <u>الكتب:</u>

١ - أبو شقرا، وائل، " **الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية** "، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1987.
٢ - التلاحمة، خالد إبراهيم، " **التشريعات المالية والمصرفية من الوجهتين النظرية والعلمية** "، الطبعة الأولى، دار الإنماء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2004.
٣ - الربيعي و راضي، حاكم محسن، حمد عبد الحسين، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** "، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
٤ - الشماع و حمود، خليل محمد حسن، خضير كاظم، " **نظرية المنظمة** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000.
٥ - الشواربي و الشواربي، عبد الحميد، محمد، " **إدارة مخاطر التعثر المصرفي من جهتي النظر المصرفية والقانونية** "، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
٦ - الصيرفي، محمد عبد الفتاح، " **إدارة البنوك** "، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
٧ - الطراونة و عبد الهادي، حسين احمد، توفيق صالح، " **الرقابة الإدارية– المفهوم والممارسة** "، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
٨ - العامري و الغالبي، صالح مهدي محسن، طاهر محسن منصور، " **الإدارة والإعمال** "، الطبعة الثانية، دار وائل العالمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
٩ - العيادي، احمد صبحي، " **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها** "، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
١٠ - العياش، غسان، " **المصرف المركزي في الدولة والتشريع العربي والدولي** "، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان ، 1998.
١١ - الكراسنة، إبراهيم، "**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** "، صندوق النقد العربي، الطبعة الثانية ، أبو ظبي، الإمارات، 2010.

١٢ - آل علي، رضا صاحب أبو حمد، " **إدارة المصارف– مدخل تحليلي كمي معاصر** "، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

١٣ - جواد، شوقي ناجي، " **إدارة الإعمال – منظور كمي** "، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

١٤ - حمود و اللوزي، خضير كاظم، موسى سلامة، " **مبادئ إدارة الأعمال** "، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

١٥ - دانيالز و فانهوز، جوزيف، ديفيد، " **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي** "، ترجمة محمود حسن حسين و مراجعة ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2010.

١٦ - رايس، حدة، " **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية** "، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

١٧ - عبد النبي، محمد أحمد، " **الرقابة المصرفية** "، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.

١٨ - عبد الله، خالد أمين، " **العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة** "، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

١٩ - غزلان، محمد عزت، " **اقتصاديات النقود والمصارف** "، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2002.

٢٠ - كنعان، علي، " **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** "، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012.

ثالثا: <u>الرسائل والأطاريح العلمية</u>:

١ - السهلاني، بلسم حسين رهيف، **<u>استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي</u>** ، دبلوم عالي (معادل ماجستير)، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2008.

٢ -السيقلي، محمد صالح ، **<u>المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة (1997)</u>**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين،2005.

٣ -ذهبية، بلعيد، **<u>الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية</u>** ، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،2007.

٤ -مبارك، أحلام موسى، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية،** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005.

رابعاً: البحوث المنشورة:

١ -زكية، وعيل، " **أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية** "، الجزائر، 2009.

خامساً: المجلات والدوريات والمؤتمرات:

١ - الإمام و الشمري، صلاح الدين محمد أمين، صادق راشد، " **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام (crafte) نموذجا** "، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2010.

٢ - الرومي، عبد العزيز سليمان، " **دور الأجهزة الرقابية العليا في تنمية الوعي الرقابي** "، مجلة الرقابة، ديوان المحاسبة الكويتي، السنة السابعة، العدد (29)، الكويت، 2012.

٣ - الصديق، بشرى محمد إسماعيل، " **تأثير الوعي الرقابي على الأداء الرقابي** "، مجلة الرقابة المالية، العدد (56)، لبنان، 2010.

٤ - مصطفى، محمد، " **مستلزمات الرقابة على الأداء**"، مجلة الرقابة، ديوان المحاسبة الكويتي، السنة السابعة، العدد (27)، الكويت، 2011.

المصادر باللغة الانكليزية:

Periodicals:

1- Basel Committee On Banking Supervision, " **Core Principles For Effective Banking Supervision,** Basel, Switzerland, **1997.**